جمهورية مصر العربية

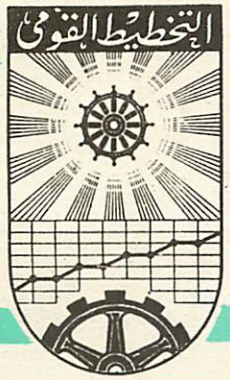

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٣٧٧)

متابعة قطاع البترول فى مصر

د ٠ على نصار ـ د ٠ خالد لطفى

هناء عبد القادر

ديسمبر ١٩٨٣

القاهرة

طريق صلاح سالم مدينة نصر

أولا : تساؤلات حول البترول من وجهة نظر قطاعه

من المفروض أنه كلما زادت أهمية قطاع ما من وجهة نظر الاقتصاد القومى كلما تطلب هذا درجة أكبر من المركزيه سواء فى تخطيطه أم فى تسييره. لكننا نجد العكس تماما فى قطاع البترول، فهو يتمتع بقدر كبير من الاستقلاليه ازاء وزارة التخطيط. مما يؤثر على عمليات تخطيطه ومتابعه سيره من وجهة نظر الاقتصاد القومى ككل ويؤدى الى سيره سيرا تلقائيا حسب قوى السوق بالأسلوب الأقرب للتخطيط الا وجودا عمليا.

فأولا : فى مجال البحث الاستكشافى عن البترول. هذا المجال يحكمه أساسا ما يعقده القطاع من اتفاقيات مع شركات البحث الأجنبيه. وتخلو الخطه تماما من الاشاره الى أى تغيرات كميه أو كميه مستهدفه فى النشاط مما يؤدى الى عدة مساوئ :

١- لاتتسم القدرات المصريه من منطلق قومى بما يمكننا من دعم البحث والاستكشاف بأنفسنا مما يفيد من عائدات الدوله.

٢- تحديد الاحتياطى المؤكد يصبح بهذا الشكل فى أيدى الشركات الأجنبيه، أو بمعنى أدق فى ضوء اقتصاديات وتكنولوجيات الشريك الأجنبى. وهذه الشركات بالطبع يحسب طلبها أخذ المتطلبات التخطيطيه للأمد الطويل فى مصر فى الاعتبار وتهتم باتخاذ القرار فى ضوء حسابات أربحيتها.

٣- عمليات البحث الاستكشافى تصبح بهذا الشكل مقصوره على البحث عن الشواهد البترولية دون أن تتاح للاستفاده منها فى البحث عن ثروات معدنيه أم أرضيه أخرى تهم قطاعات أخرى غير قطاع البترول، ودون أن تربط نفسها بعمليات التصنيع فى مصر من خلال تعاقدات متكافله للبحث والتطوير وفى نفس الوقت للتصنيع.

ثانيا : فى مجال الانتاج : كميات الانتاج من البترول الخام غير خاضعة للتخطيط المركزى تماما بل تلعب فيها مصالح الشريك الأجنبى (تحقيق أقصى عائد) دورا كبيرا دون النظر الى

المستقبل المتوسط أو البعيد المدى. بهذا فنسبة الانتاج الى الاحتياطى فى مصر أكثر من ضعف النسبة المتبعة عالميا (١/٣٣) وهى غير خاضعة لأى متابعة من جانب جهاز التخطيط . ففى حين تضاعف انتاج الزيت الخام فى مصر من ١١٫٢ مليون طن عام ١٩٧٥ الى ٣١٫٢ مليون طن عام ١٩٨١ ، هل كانت هناك أى متابعة لما حدث للاحتياطى ، أى هل كان يمكن متابعة زيادة الاحتياطى بنفس النسبة على الأقل (٣٠٠٪ تقريبا) للمحافظة على معدل الاستخراج الذى كان سائدا عام ١٩٧٥ والبقاء فى حدود تضمن الأمن البترولى فى مصر على المدى الطويل ؟

ثالثا : فى مجال التكرير والتصنيع: يوجد تعارض فى القطاع بهذا الشأن . فاولا يرى القطاع أن الهدف فى مجال التكرير هو مجرد اشباع الطلب المحلى على المنتجات البترولية مع تصدير ما يفيض عن ذلك بحالته الخام ($\frac{1}{2}$ الانتاج الخام) بدعوى أن تصدير البترول بحالته الخام أكثر ربحيه من تصديره فى شكل منتجات تكريه ، بسبب التوسع فى طاقات التكرير فى العالم وبسبب أن زيادة طاقات معامل التكرير تتطلب استثمارات طائله يمكن أن تكون أكثر جدوى فى مجالات أخرى . هذا مع أن القطاع يجرى دراسه أخرى فى موضع آخر (بالتقرير السنوى ١٩٨١) ليرى أنه يستهدف زيادة طاقة معامل التكرير الجديده لتحقيق الاكتفاء الذاتى وتصدير الفائض مما يحقق فائضا فى ميزان المدفوعات . وهذا يثير عدة تساؤلات :

١. هل كان للتخطيط المركزى أى دور فى تحديد مدى أوجه تصدير البترول الخام بالنسبه لتصدير المنتجات البترولية المكرره ؟ وهل يتابع هذا الأمر دوريا لأخذ ظروف السوق العالمى بعين الاعتبار ؟

٢. هل تكرير البترول هو الصوره الوحيده لرفع فائض القيمه المتحققه فى القطاع أم أن هناك صور أخرى (مثل البتروكيماويات) قد يكون اتباعها أكثر فائده للاقتصاد القومى ككل ؟ بحيث يمكن تصدير جزء من انتاجها والاستغناء بجزء آخر عن الاستيراد من الخارج .

٣. هل أصبحت من وظائف قطاع البترول أن يتخذ قرارات فى جدوى الاستثمارات فى مجالات أخرى بعد مقارنتها بجدواها فى زيادة طاقات معامل التكرير ؟

رابعا : فى مجال الاستهلاك

أرقام الاستهلاك المحلى من البترول تتزايد بمعدلات عاليه (٨ر١٤٪) أكبر منها فى كل الدول المتقدمه والمتخلفه الأخرى. (بل أن الاستهلاك العالمى قد تناقص فيما بين عامى ٨٠ و ٨١ بحوالى ٣ر٣٪).

هل قام التخطيط المركزى بفحص مكونات هذه الزيادة حسب مختلف القطاعات المستهلكه وتحديد مدى حساسيتها لتغيرات الاسعار مثلا؟ أو بفحص مكونات الطاقه فى المشروعات الاستثمارية وفى وسائل النقل والمواصلات وفى مشروعات توليد الكهرباء ؟

هل فحص مدى رشادة استهلاك المنتجات البترولية ؟ هل درس التخطيط المركزى مدى كون هذه الزيادة الكبيره ممثلة لاستنزاف أحتياطى الطاقه فى مصر نتيجه للاستثمار الأجنبى والمشترك ، الذى هدفه توطين الصناعات الكثيفه الاستخدام للطاقه فى مصر ؟ الم يدرس التخطيط المركزى التزايد فى قوه تحوين السفن والطائرات فيما بين عامى ٨٠ ، ٨١ بحوالى ٢٥٪ وهل هناك سبب وراءه ؟ هل يسيطر التخطيط المركزى على سياسات لتوفير مصادر للطاقه البديله ؟ هل هذا التزايد فى الاستهلاك مقبول من وجهة النظر بعيدة المدى ؟ حتى فى ضوء عدم وجود مثل هذه الدراسات هل هناك مبرر لأن يقوم قطاع البترول بتحديد حجم الطلب بهذا الشكل ؟

خامسا : فى مجال النقل والتوزيع.

١. هل كان انشاء خط سوميد قد تم بموافقة جهاز التخطيط المركزى وبعد دراسته من وجهة النظر القوميه ؟ الخط له آثار تنافسيه على قناة السويس وعلى دخل الدوله منها . فى حالة قناة السويس تستحوذ الدوله على كل الايراد . أما فى حالة خط سوميد الايراد لايعود الانصفه للدوله والنصف الآخر يحصل عليه الشركاء. هل يمكن

متابعة خط سويد من حيث نفقات تشغيله وايراداته ؟ هل هناك تعادل فى الايرادات بين رسوم النقل وأرباح نشاط الخط ؟

٢. لماذا لم تكن عمليات احلال الغاز الطبيعى محل البوتاجاز فى الاستخدام المنزلى — من حيث النقل والتوزيع — جزءا من بنيه أساسيه تعد القطاع المنزلى والقطاع الصناعى فى نفس الوقت باحتياجاتهما ؟

سادسا : بالنسبه للاستثمارات بصفه عامه فى كل القطاع :

١ــ تضاعف حجم الاستثمارات المنفذه فى القطاع من الجانب الوطنى بسرعة كبيره فيما بين عامى ٨٠ ، ٨١ حيث بلغت ٢٠٠٪ ولم يقابل هذا التضاعف تضاعف مماثل فى حجم الانتاج الخام حيث لم يزد الأخير فيما بين السنتين المذكورتين الا بحوالى ٨٪ فقط بل وانخفاض فى كمية صادرات الخام بحوالى ٤٪. هل هناك أى متابعة لهذا الأمر أى لانتاجية الاستثمار فى القطاع ؟

٢ــ استثمارات الجانب الوطنى وان كانت لاتخضع للتخطيط المركزى فان الوضع أكثر سوءا بالنسبة لاستثمارات الجانب الأجنبى . هذه الاستثمارات تمثل ضعف استثمارات الجانب الوطنى . وهى فى حقيقة الأمر ليست استثمارات أجنبيه بالمعنى المعروف. هذه الاستثمارات أجنبيه فقط الى حين اكتشاف البترول ، ثم تتولى الدوله تسديدها بتخصيص ٢٠٪ من انتاج الخام لسدادها . تحميل الاقتصاد المصرى بهذه الأعباء الايستوجب النظر اليها باعتبارها قروضا أجنبيه ومن ثم يجب خضوعها للتخطيط والمتابعه المركزيه ؟

٣ــ فى عام ٨١ زادت الاستثمارات المنفذه بقطاع البترول كل عن تلك المخططه بما يقرب من ١٥٪ موزعة كما يلى :

— فى قطاع النقل والتوزيع ٢٥٪.

— فى قطاع التكرير والتصنيع ١٣٪ (فى حين نقصت الاستثمارات المنفذه لشركـــــه البتروكيماويات عن المخطط بحوالى ٣٠٪)

— فى قطاع البحث والانتاج ٩٪

هل هناك بالمتابعه مايمكن أن يكشف عن أسباب زياده المنفذ عن المخـــــطط بصفه عامه ؟ وعن التفاوت فى المنفذ عن المخطط بالصوره السابقه بصفه خاصه ؟ وعـــن وجود مبرر للتفاوت فى نسبة المنفذ عن المخطط فى القطاعات المذكورة ؟

نشاط الاستثمارى للهيئة وشركاتها متعدد بدرجه كبيره ، ويشتمل على سبيـــــل المثال على نشاطات لا تمـــت للنشاط البترولى . هذه النشاطات تشمـــــــل توليد الكهرباء — انتاج الطوب الطفلى — الدراسات الهيدروزراعيه — المياه الجوفيه — تعمير سيناء .

هل هناك استقلال مالى ومحاسبى لمثل هذه الوحدات الانتاجيه يمكن التخطيط من متابعة مدى كفائتها الانتاجيه سواء من وجهة نظر الوحده أم من وجهة نظـــــر الاقتصاد القومى ككل ، بحيث يمكن معرفة أيهما الأفضل ، قيام قطاع البترول بهـــا أم تكليف وحدات أخرى خارج القطاع بالقيام بها ؟ هل كان للتخطيط دور أصـــلا فى اقرارهـــا ؟

— سياسات القروض والتمويل بالقطاع سياسات تتسم بالتشاؤم هل تخضع هـــــذه السياسات للتخطيط المركزى أو للمتابعة ؟ بالرغم من أنها تحمل الدوله التزامـــات بالعمله الصعبه ؟

هيئة البترول تحصل على قروض من بنوك تجاريه وهيئات دوليه أهمها القروض التاليـــة :

— ٧٥ مليون دولار من البنك الدولى للانشاء والتعمير بفائده ١١٪
— ٥٠ مليون دولار من وكالة التنميه الدوليه بفائده ٩ ٪
— ٢٥ مليون دولار من البنك الدولى للانشاء والتعمير بفائده ١٠٪

فى نفس الوقت تساهم الهيئة فى ١١ شركة :-

- عام ١٩٧٤ ساهمت ٢٠٠ مليون دولار فى خط سوميد . بعائد قدره ٣١٪ سنويا (عام ١٩٨٠) (ماهو مقدار الرسوم وماهو ربح النشاط نفسه ؟).
- عام ١٩٧٦ ساهمت فى شركة أبو قير للأسمدة بـ ٨ مليون جنيه بعائد يقل عن ٥٪ سنويا (عام ١٩٨٠).
- عام ١٩٧٥ ساهمت بـ ٢ مليون فى شركة بتروجيت بعائد يقل عن ٤٪ سنويا (عام ١٩٨٠).
- عام ١٩٨٠ ساهمت ٢٠٠ ألف دولار فى شركة أيبى بعائد يقل عن ٩٪ سنويا (سنة ١٩٨١).
- عام ١٩٨٠ ساهمت فى البنك الوطنى للتنمية بـ ٥ مليون جنيه تسدد بالدولار بعائد يقل عن ١٢٪ سنويا (سنة ١٩٨١).
- عام ١٩٨١ ساهمت فى الشركة المصرية للصلب ٥٠٠ ألف دولار (العائد غير معين).
- عام ١٩٨١ ساهمت فى الشركة الوطنية للحديد والصلب ١٠ مليون جنيه (العائد غير معين).
- عام ١٩٨٢ ساهمت فى شركة الخدمات البترولية الجوية بـ ٦ مليون دولار (العائد غير معين).
- عام ١٩٧٥ ساهمت فى الشركة العربية للاستثمارات البترولية بمبلغ ٣٦ مليون ريال سعودى وعائد يقل عن ٥٪ سنويا (سنة ١٩٨١).
- عام ١٩٧٦ ساهمت فى الشركة العربية للخدمات البترولية ٧٥٠ ألف دينار ليبى . (العائد غير معين).
- عام ١٩٨٢ ساهمت فى شركة دار مايو الوطنية للنشر ٥٠٠ ألف جنيه مصرى (العائد غير معين).

هل أخضعت هذه القروض والمساهمات لدراسة التخطيط المركزى وكيف يمكن متابعتها حاليا ؟ مع العلم بأن بعض هذه الانشطة لاتذكر لها الهيئة أى عائد استثمارى بالرغم من مرور سنوات على مساهمة الهيئة بها (مثال الشركة العربية للخدمات البترولية). وبعضها عائده أقل

من الفوائد المفروضه على ديـــــون الهيئه.

أخيرا : لو بدا أن هناك أوجها للسلبيه والتناقض فى خطة القطاع ، فان الفرصه الأساسيـــــه للتعديل والتصويب يمكن أن تتاح من خلال متابعة وزارة التخطيط لقطاع البـــــترول. ماهى الاجراءات والخطوات العامه والتفصيليه فى ذلك ؟ هذا مجال الكتابه فـــــى الأجزاء التاليـــــه.

ثانيا : متابعة قطاع البترول : النظرة العامة

- من الواضح أن اجمالى القطاع يعامل كوحدة واحدة رغم احتوائه على أنشطة انتاج واستهلاك عالم خارجى ، ورغم وجود أنشطة استخراج وفى نفس الوقت تصنيع به . والطبع يخلق هذا مشكلات عديده فى تحليل جداول المدخلات والمخرجات ومما لاشك فيه أن تحليل القطاع الى مكونات تتعامل معها جهود التخطيط المركزى (وزارة التخطيط) يعطى فرصة أكبر لدراسة التشابك والاحلال والتأثير على السياسات وخاصة فى مجال استهلاك المنتجات البترولية ومعدلات التبادل مع العالم الخارجى ومجال ترتيب أولويات البحث والتطوير R&D. وكل هذه أمور متروكة لدرجة كبيرة لقيادة القطاع نفسه .

- ورغم توافر أنشطة قطاع عام بالقطاع فان قطاع البترول لايتعامل مع بنك الاستثمار القومى ، ويكون له بالتالى تفضيلاته وأولوياته المنفصلة عن السياسة العامة للتمويل فى ضوء تناسق وأهداف الخطة . ويدرج القطاع تمويله بالتالى تحت بند " التمويل الذاتى " .

- ويثير هذا فى عملية المتابعة مشكلات عدة . فالاعتماد الكامل على التمويل الذاتى يبعد القطاع عن سيطرة بنك الاستثمار ، ويعطيه الفرصة لادراج التمويل المتوقع عبر الخطة كلها والتعامل فى نفس الوقت من اعطاء بعض التفاصيل الحيوية لعملية المتابعة . فرغم اعتماد بعض المشروعات على مكونات استثمارية مستوردة محليه ، فانه لايعطى سوى فى بيانات مشروعات الخطة تاريخ بدء التنفيذ ، تاريخ الانتهاء من التنفيذ ، تاريخ بدأ الانتاج ، تاريخ التشغيل ورغم أنه يعطى أهداف المشروع من انتاج وناتج وصادرات وعماله ، بالكم والقيمة ، ويحدث هذا أحيانا رغم ورود قيم لابأس بها لما تم تنفيذه من استثمارات قبل الخطة وفى شهورها الأولى .

- ولاتعطى مشروعات القطاع الخامات الرئيسية اللازمة للانتاج ، حالة المشروع (مقترح تم التعاقد عليه/ تحت الدراسة) ، الوصف المختصر للمشروعات والدراسات التى تمت عنه ، أهمية المشروع والغرض منه ، موقف المشروع من المنح والقروض ، موقف المشروع من التعاقدات ،

مدى توافر البنية الأساسية له (مرافق / طرق / خدمات) ، القطاعات المستخدمة لانتاج المشروعات . والمفروض أن مشروعات القطاع لاتعطى فى خطتها ولامتابعتها احتياجاتها من الطاقة سواء كهرباء أو مواد بترولية وسواء عن التشغيل الجزئى أو الكامل .

- ويلاحظ الاهمال الكبير فى تسجيل توزيع الاستثمار على مكوناته العينية عند وضع الخطط وعلى الاخص فى الأرض ، المبانى السكنية ، المبانى غير السكنية ، المعدات والأدوات ، وسائل النقل والانتقال ، الأثاث ، والتجهيزات ! .

وينعكس هذا الاهمال مرة أخرى فى تقارير المتابعة حيث تبدأ بعض القيم فى الظهور وتحت بعض البنود رقم ملاء بالقيمة صفر (لايوجد) عند وضع الخطة ، وبالتالى ظهور عدم تناسب وتجاوز بين المكونات العينية (قارن متابعة يناير ٨٢/مارس ١٩٨٣) مع خطة ٨٢/١٩٨٣ . على سبيل المثال قارن شركة البتروكيماويات المصرية بين الخطة والمتابعة وفى ضوء الأرض والالات والمعدات وتسهيل المشروعات .

وسوف يضاف أهمال خطة القطاع العام ٨٣/١٩٨٤ للمكونات العينية من مثل هذه المخاطر والمصاعب .

- ورغم أن النشاط التخطيطى ينبنى دائما على تقديرات وتوقعات مؤكدة ، أوقد تخطئ بأكبر قدر من اليقين ، ورغم أن المصادر التجارية للطاقة لاتوجد كلها تحت سيطرة هذا القطاع ، ورغم أن خام البترول وكذلك الغازات الطبيعية تتعدد استخداماتها بين الاستخدام كمصدر طاقة ، والتصدير ، وتصنيعها كخامات أولية ورغم أن أية خطة متوسطة المدى أو أى عملية متابعة تسعى لضمان تحقق الأهداف وتعديل وترشيد الخطة تحتاج لنظرة توقعية أو بعد فى مداها عن المدى المتوسط ورغم ذلك كله لاتحوى عمليات متابعة القطاع على تقديرات للاحتياطى المؤكد يمكن الاسترشاد به فى تخطيط القطاع والاقتصاد القومى . أضف الى ذلك أن الاحتياطى المؤكد داله فى الأسعار وتطورها عبر الفترة التخطيطية الى جانب عوامل أخرى . هكذا تغيب فى المتابعة والتخطيط أحد أهم البيانات التى لايمكن اتخاذ القرار سواء متوسط المدى أو قصير المدى بدونها .

والحقيقة أنه لايكفى فى ذلك بعض التقديرات التى وردت فى تقرير الانجازات لسنة ٨١ / ١٩٨٢ ، فجهاز التخطيط معنى أكثر من ذلك بالمقارنة بين معدلات الاستكشاف والتطوير من ناحية ومعدلات السحب من الاحتياطى المؤكد من ناحية أخرى وتشكل دورى ، والدورية هى مايضفى عليه بالنسبة لورود تقارير المتابعة .

وهنا فان مايورد عادة تحت اسم الاكتشافات الجديدة لايتضمن الاحتياطى فى حقول شركات الانتاج وتاريخ الانتاج وأسباب التأخير فى الانتاج عندما يبدو هذا التأخير (لاحظ أن التأخير هو مقارنة بمعلومات تتوافر للقطاع ولاتتوافر لأجهزة التخطيط) .

- ويلاحظ أن تقارير المتابعة وسع السنوية لاتتضمن تفصيلا لكمية المنتجات البترولية المستهلكة رغم حساسية ذلك فى الأوضاع الحالية فى مصر ، واحتياج متخذ القرار الى اعطاء أكبر وزن لترشيد استخدام الطاقة والمنتجات البترولية . هكذا سوف تتكرر الانحرافات الكبيرة مابين المخطط والمتابعة فى استهلاك الطاقة كما حدث حتى الآن ، أو على الأقل لن تجد تقارير المتابعة متخذ القرار كثيرا وعلى الأخص متجهة لعمق لجوئه الى السياسات المعينة فى ذلك .

هنا تبدو أهمية اتصال المتابعة بوزارة التخطيط مع اجزاء بعينها من قطاع البترول فى مجال المنتجات البترولية وتوزيعها ، حتى يمكن الحصول على تقديرات تقريبية تماما لما يذهب للاستهلاك الشخصى ، الحكومى ، وسائل النقل العام ، مدخلات وسيطة ، .... وهكذا .

- ولايمكن أن يترك لقطاع البترول بمفاطة دراسة أسباب تذبذب العلاقة مع العالم الخارجى . يحسن فى هذه الحالة مشاركة بعض خبراء التخطيط فى ذلك . بالنسبة لرجال التخطيط فان أهم النتائج هى العلاقة النسبية بين تطور أسعار تصدير مثل هذا المورد الأساسى للصادرات الأجنبية من ناحية وتطور أسعار الواردات الأساسية لمصر من ناحية أخرى .

— ويمكن أن تعطى تقارير المتابعة المتاحة حتى الآن فرصة جيدة للبحث عن أوجه الترشيد الممكنة بالقطاع :

* ذلك ممكن فى بنود أساسية هى مبانى ومنشآت ، آلات ومعدات ، وسائل نقل . مع ملاحظة ارتفاع نسب هذه المكونات فى المتوسط وملاحظة تذبذبها الشديد بين شركات متشابهة فى نشاطها . ولكن توصيات الترشيد ممكنة فقط من مدخل التخطيط المركزى وبالتالى ممكنة اذا ما أتيحت تفاصيل هذه البنود .

* وذلك ممكن أيضا اذا ما نظرنا الى استمارات ادارة الهيئة واستمارات قطاع البحث والانتاج ، وقطاع النقل والتوزيع .

هنا فان المدخل للترشيد ممكن من خلال التنسيق على المستوى القومى بين قطاعات الطاقة كلها وقطاعات البحث العلمى كلها ، والتنسيق كذلك مع قطاع النقل .

هكذا فان نقطة البدأ مرة أخرى هى المزيد من التفصيل والاتصال المباشر مع وحدات وهيئات قطاع البترول ، وبالتالى تقسيم ضمنى للبترول بوزارة التخطيط بشكل موازى .

* وذلك ممكن أيضا اذا ما نظرنا الى مدى تذبذب المكون الأجنبى فى استمارات الهيئات والشركات فى تقرير المتابعة للتسعة شهور . وغالبا تستخلص نفس النتيجة السابقة .

ثالثا : مشكلات واقتراحات تفصيلية

النقاط التاليه ماهى الا انعكاسات واقتراحات تفصيليه للأفكار العامه التى قدمت فى أولا . وهى تمثل ماتم تجميعه من خلال المناقشه الواسعه للاستثمارات والخطط الخاصه بقطاع البترول ، وما تم تجميعه من خلال اللقاءات مع شعبه البترول بوزارة التخطيط وبعض العاملين بقطاع البترول .

١ — لوحظ عدم التوافق بين التوقيتات المحدده من وزارة التخطيط عند طلبها البيانات المتابعه من ناحية والفترة المناسبه من حيث الجهد والدقه والتجهيز هذه البيانات بالجهه (وزارة البترول) من ناحيه أخرى والاسباب وراء ذلك متعدده .

— منها ان استمارة المتابعه قابل للتعديل والتبديل تحت ضغوط الجهات ، من ثم زاد الاقتناع عند الجهات بأن الاستمارة يمكن تقليصها على المدى الأطول . وكان الأثر لذلك ان الجهات لاتكون مستعده تماما لتجهيز البيانات المطلوبه فى توقيتاتها .

— ومنها النمطيه فى شكل الاستمارة والتى تفرض احيانا على القطاعات طلب بيانات لم تتعود الجهه على تجهيزها . وأحد الاسباب وراء ذلك هو عدم الالمام لدى القطاعات لماهيه بيان المتابعه واختلافه عن البيان المحاسبى والبيان الرقابى وهذين النوعين من البيانات كثيرى الاستخدام بالجهات وتتفهمهم الوحدات بشكل أوضح . وعندما تفاجأ الجهات بطلب بيانات من نوع مختلف ، فهى ترى بالضرورة أن الوقت لايناسب هذا الطلب .

— وقد يمثل السببين أعلاه مسئوليه مشتركه مابين وزارة التخطيط والجهات . ولكن الشيء الذى بدأ كمسئوليه خاصه بالوزارة هى ان توقيتات طلب بعض البيانات أحيانا معناه أن تلجأ الجهات الى اعطاء بيانات تقديريه ، وهذا شيء يتناقض تماما مع مفهوم المتابعه بالاضافه الى انه يسمح بالتراخى وعدم الدقه لدى القطاعات .

وقد يسوء الأمر أكثر من ذلك عندما يطلب من شعب وزارة التخطيط أعطاء تقديرات خاصه بمتغيرات وجهات اسناد لم يرد منها البيانات فى التوقيت المناسب .

٢ — لايوجد تنسيق بين انسياب البيانات التي تعدها الشعبه (سواء عن المتابعه أو الخطه) ومطالب الشعب الاخري في الوزاره ، بمعنى انه اثناء اعداد المتابعه او الخطه نجد ان الشعب الاخرى تلح في طلب البيانات مما يعوق العمل والمفروض ان تنسق الوزارة عمل الشعب بحيث لايطلب من الشعب التي تشرف على قطاع ما أيه بيانات ألا في مراحل يعينها وبعد التنسيق مع الادارة المسئوله عن وضع الخطه .

٣ — يفضل قبل اعداد الخطه ان يتم اجتماع بين المسئوليه بالوزاره والشعب المختلفه ، وذلك للوقوف على توجيهات وتعليمات الوزارة بخصوص تنفيذ سياسة الدوله المتضمنه في الخطه وتزداد الحاجه لذلك في ضوء الظروف المتبدله لقطاع البترول ، ونتيجه لغياب مثل هذه التوجيهات بشكل مكتوب مع صدور الخطه الخمسيه .

٤ — تصور البيانات الوارده من وزارة البترول سواء في المتابعه او الخطه ، وبخصوص ذلك فقد تم ارسال اكثر من خطاب لامداد الوزارة بالبيانات التي تحتاجها ألا ان ذلك لم يقابل بأي رد ، والاتصال التليفوني للاستفسار عن بيان احيانا يكون عديم الجدوى . كما أن من وزارة البترول لاترحب باشتراك اعضاء الشعبه معها عند أعداد الخطه وتعليلها في ذلك ان لديها الخبرة الكافيه في هذا المجال (!)

٥ — وهناك البيانات التي تحتاجها وزارة التخطيط وغير متوفره بالمتابعه :—

أ — الانتاج الخام تفصيل القيمه للانتاج لكلا من الخام والغازات الطبيعيه والمتكثفات على المستوى التفصيلي وحسب الحقول الانتاجيه لكل من متابعه الربع ١٠٢٠٣ ، من خطه العام وموزعه بين حصتي الدوله والشريك .

ب — الخام المعالج قيمة الخام المعالج على مستوى الحقول وموزعه بين حصتي الدوله والشريك .

جـ — المنتجات البترولية : تفصيل قيمة المنتجات المستخرجه من معامل التكرير على ان